Mission Permanente du Liban
auprès de l'Office des Nations Unies
et des Organisations Internationales
Genève

Rue de Moillebeau 58
1209 Genève

بعثة لبنان الدائمة
لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية
جنيف

N/Ref. 15/1/4/7 – 152/ 2018.

The Permanent Mission of Lebanon to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights, and pursuant to the Mission's note verbale N/Ref.15/1/4/7-135/2018, dated 31 May 2018, has the honor to enclose herewith the replies of the Lebanese Ministry of Interior and Municipalities, Ministry of Justice and Ministry of Social Affairs, to the questionnaire concerning "best experiences and practices of contribution of development to the enjoyment of all human rights".

The Permanent Mission of Lebanon avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights, the assurances of its highest consideration.

Geneva, 19 June 2018.

PERMANENT MISSION OF LEBANON * GENEVA *

Office of the High Commissioner for Human Rights
Secretariat of the Human Rights Council Advisory Committee
Palais des Nations
1211 Geneva 10

الجمهورية اللبنانية
وزارة العدل
المديرية العامة

جانب وزارة الخارجية والمغتربين – مديرية الشؤون السياسية والقنصلية –

الرقم: ص/١٩٣

الموضوع: إيداع إستبيان لجمع معلومات حول أفضل الممارسات والخبرات بشأن مساهمة التنمية في التمتّع بحقوق الإنسان.

المرجع: - كتابكم رقم ٦٧٠/ص تاريخ ٢٠١٨/٤/٢٠

- كتاب وزارة الخارجيّة والمغتربين رقمة ٨/٦٣٨ تاريخ ٢٠١٨/٤/١٠
- مذكّرة أمانة اللجنة الإستشاريّة لمجلس حقوق الإنسان تاريخ ٢٠١٨/٣/١
- قرار مجلس حقوق الإنسان رقم ٢١/٣٥ المعنون " مساهمة التنمية في التمتّع بحقوق الإنسان".

بالإشارة الى الموضوع والمرجع أعلاه،

منذ أمدٍ بعيد كان لبنان سبّاقاً في العمل على تعزيز وتكريس واحترام المبادئ المتعلقة بحقوق الانسان؛ فمذ تاريخ تأسيس منظمة الأمم المتحدة في مؤتمر سان فرانسيكو شغل اللبناني شارل مالك منصب مقرر للجنة حقوق الانسان في العامين ١٩٤٧ و١٩٤٨، كما كان له الدور الأبرز في كتابة ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الانسان ضمن اللجنة التي ألّفتها زوجة الرئيس الأميركي روزفلت.أما في الوقت الراهن، فبات موضوع حقوق الانسان يحظى بعناية ورعاية متزايدة من قبل الجمهورية اللبنانية في الأونة الأخيرة، إذ أنّ حماية هذه الحقوق تعكس الوجه الحضاري والمتقدم للدولة أمام مواطنيها بالدرجة الأولى وتجاه المجتمع الدولي بالدرجة الثانية. وللدلالة على ايلاء موضوع حقوق الانسان الاهتمام البالغ، عمدت الدولة اللبنانية مؤخراً من خلال التشكيلة الحكومية الى استحداث مكتب وزير دولة لحقوق الانسان، كما تمّ تفعيل دور لجنة حقوق الانسان النيابية، وهناك تنسيق فاعل بين مختلف الجهات الرسمية يرمي الى تكريس ثقافة الوعي وتعزيز مفهوم احترام حقوق الانسان بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني في هذا الصدد.

وعلى صعيدٍ آخر إن لبنان ملتزم بتنفيذ الخطة التي أقرتها الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠، وهذه الخطة التي من خلال أهدافها السبعة عشر لها بلا شك انعكاس مباشر على موضوع حقوق الانسان إذ أن مختلف هذه الأهداف ترمي الى احترام هذه الحقوق تماشياً مع المبادئ الدولية والإعلان العالمي لحقوق الانسان وسائر الاتفاقيات والمواثيق ذات الصلة؛ فالربط بين التنمية المستدامة وحقوق الانسان رغم حداثة هذا المفهوم، لا بد وأن يُساهم في حماية حق الأفراد والجماعات وتعزيز الحريات والمساواة أمام القانون سيما وأن التنمية لم تعد تقتصر على النمط الاقتصادي بل اصبح لها نمط إجتماعي رائد، إذ أن محور التنمية يكمن في العنصر والموارد البشرية المتمثلة بالانسان.

في الواقع، إنّ " الحقّ في التنمية" بات يشكّل حقّ من حقوق الإنسان والشعوب قاطبةً، وهذا البعد للحق في التنمية يتماشى مع مبدأ أساسي كرّسه القانون الدولي لحقوق الإنسان وهو أنّ المسؤوليّة الأولى عن إحترام حقوق الإنسان والنهوض بها هي مسؤوليّة وطنيّة تقع بالدرجة الأولى على عاتق كلّ دولة إزاء مواطنيها وذلك

٦٣٨
١٢ نيسان ٢٠١٨

ضمن إحترام الدول لإلتزاماتها الدولية، كما يلتقي البعد الداخلي للحق في التنمية مع مفهوم التنمية الإنسانيّة الذي يجعل الإنسان في صلب عمليّة التنمية كفاعلها الرئيسي والمستفيد الأساسي منها أيضاً، كما يلتقي هذا البعد مع مفهوم الحكم الرشيد (Good Governance) القائم على المشاركة والشفافيّة وترشيد السياسات العامّة،

إنّ المفهوم الذي كرّسه إعلان الحقّ في التنمية يسمح بالنّظر إلى حقوق الإنسان لا بصفتها مطالب بالحماية (الحقوق – الحريات)، أو بالخدمات (الحقوق – الديون) من الدولة، بل كنتيجة طبيعيّة لممارسة الديمقراطيّة، فالفرد من خلال مشاركته يساهم في إقرار حقوقه وواجباته وفي حمايتها والرقابة عليها، كما يساهم في إنتاج الثروات والخدمات والتمتّع بها، وبهذا المعنى، يصبح الحقّ في التنمية – عبر المشاركة – حقّاً مؤسّساً للحقوق يدعمها ويعمّقها ويجعل حقوق الإنسان حقوقاً في السلطة وحقوقاً في المشاركة.

وإنّ ركن المشاركة كركن أوّل للحقّ في التنمية ينبغي أن يتلازم مع الركن الثاني لهذا الحقّ والمتمثّل في "التمتّع بحقوق الإنسان في سياسات التنمية"، غير أنّ المعضلة الأساسيّة تكمن في واقع أن اللامساواة التي تعاني منها الفئات الضعيفة في المجتمع تمتدّ إلى مجال الحقوق المرتبطة بالمشاركة، فنكون في حالة لا مساواة أمام القدرة على ممارسة هذه الحقوق ومن ثمّ على التمتّع بحقوق جيّدة، فالفقر والتفاوت الهائل في توزيع الثروات كلّها عوامل تشكّل عقبة حقيقيّة أمام ديمقراطيّة صلبة وأمام تنمية فعالة وديمقراطيّة أيضاً، فالفقر المدقع يشكّل إنتهاكاً لحقوق الإنسان ويمنع إنتاج أي مشاركة فاعلة، وبالتالي، ينبغي إرساء حقوق لهذه الفئات الضعيفة والمهمّشة إزاء المجموعة الوطنيّة والدوليّة التي ينتمون إليها، حقوق تمكّنهم من الوصول إلى حدّ أدنى من تكافؤ الفرص، وهي تصنّف أساساً في خانة الحقوق الإقتصاديّة والإجتماعيّة – كالحق في التعليم والعمل والحقّ في مستوى معيشي لائق.

إنّ هذه الحقوق الثلاثة من شأن إعمالها توفير أرضيّة صلبة للحقّ في التنمية وتساهم في عمليّة التنمية بكلّ أبعادها، فالمواطن المتعلّم والمساهم في النشاط الإقتصادي والحائز على حدّ أدنى من ضرورات الوجود يعدّ أكثر كفاءة وقدرة ويمتلك الحافز على المشاركة في الحياة العامة والمساهمة في عمليّة التنمية برمّتها.

في الواقع إنّ الموضوع الماثل أمامنا "مساهمة التنمية في التمتّع بحقوق الإنسان" هو أبرز دليل على العلاقة الوثيقة بين موضوع حقوق الانسان ومفهوم التنمية المستدامة، وبالتالي فهناك ارتباط عضوي وثيق بينهما ينبغي العمل على تكريسه.

وإنّ وزارة العدل اللبنانية من خلال جميع وحداتها لها دور بارز وفاعل في الموضوع ذات الصلة؛ ففي ما خص خطة التنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠ والقائمة على تحقيق سبعة عشر هدفاً، تمّ تحديد دور وزارة العدل في ثلاثة منها وهي: المساواة بين الجنسين والحد من أوجه عدم المساواة والعدل والسلام والمؤسسات القوية. هذه الأهداف الثلاثة لها انعكاس مباشر في موضوع حقوق الانسان وتصب في خانة تعزيز هذه الحقوق وحمايتها وسوف يتم ايراد لمحة موجزة عن مساهمات وزارة العدل في تحقيق اهداف التنمية المستدامة المناطة بها.

أ- <u>المساواة بين الجنسين</u>

من المعروف في هذا الإطار أن الدولة اللبنانية صادقت على إتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بتاريخ ١٩٩٦\٨\١١، الأمر الذي يعكس إلتزامها بإحترام حقوق المرأة وإتخاذ جميع التدابير الآيلة الى القضاء على جميع أشكال التمييز ضدها وتحقيق المساواة التامة بينها وبين الرجل.

وإن وزارة العدل تشارك في هذا الصدد في جلسات النقاش التي تدور في اللجان النيابية والتي تتناول إقتراحات قوانين تهدف الى تعديل بعضها أو استصدار أخرى وذلك بهدف الوصول الى إلغاء التمييز بوجه النساء وإعطائهن حقوقهن بالكامل؛ وتخلص هذه الجلسات الى وضع صيغة نهائية للقانون تمهيداً لرفعه الى

٦/٣

الهيئة العامة للتصديق عليه. وقد كان لهذه الوزارة دور فاعل في هذا المجال مثلاً في القانون رقم ٢٩٣ تاريخ ٢٠١٤/٤/١ المتعلق ب«**حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري**»، الذي خصّص المرأة بتدابير حماية تضاف إلى الحماية التي تؤمنها لها القوانين العامة لا سيما قانون العقوبات، وبتشديد العقوبات على جرائم العنف ضدها، وإدخال التعديلات على المواد ٦١٨ و ٥٢٣ و ٥٢٧ و ٥٤٧ و ٥٥٩ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ من قانون العقوبات، وإستحداث مركز لنائب عام إستئنافي في كل محافظة يكون متخصصًا في قضايا العنف الأسري، وإنشاء صندوق خاص يتم تمويله من موازنة الدولة ومن الهبات بهدف مساعدة ضحايا العنف الأسري وإعادة تأهيلهم. كما كان لها دور فاعل أيضاً في النقاش الذي أدى في الختام الى إلغاء المادة القانونية التي كانت تعفي المغتصب من الملاحقة القانونية في حال تزوج من الضحية (المادة ٥٢٢ من قانون العقوبات).

وتشارك الوزارة حالياً في جلسات نقاش تتناول درس عدة إقتراحات قوانين تدور مواضيعها حول "الزواج المبكر/ زواج القاصرات" و"التحرش الجنسي"، كما أنها بصدد عقد عدة لقاءات مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة للاتفاق على ورشة عمل مشتركة تتناول الحد من أوجه عدم المساواة الذي يطال المرأة في القانون والمجتمع، وتشارك أيضاً وزارة العدل في النشاطات المنظمة من قبل مختلف الجمعيات التي تُعنى بشؤون النساء والتي تساهم في حماية حقوقهن وتفعيل دورهن في المجتمع.

ب- <u>الحد من أوجه عدم المساواة</u>

يهدف هذا البند الى تعزيز النمو الاجتماعي والاقتصادي الشامل للجميع بشكلٍ عادلٍ بين كل البلدان وبين أبناء الوطن الواحد.

ففي ما يختص بالنمو الاقتصادي تساهم وزارة العدل في خطة النهوض الإقتصادي المرتقبة والمرجوّة عبر إقدامها على اتخاذ خطوات فاعلة في مجال تحديث القوانين:

فمن ناحيةٍ أولى عمدت هذه الوزارة من خلال مشاركتها الفاعلة داخل اللجان النيابية إلى المساهمة في إجراء التعديلات القانونيّة المطلوبة على نصوص عديدة من قانون التجارة، وتحديثها بما يتماشى مع الخطّة المرتقبة المذكورة أعلاه، وقد تجلّت هذه المشاركة بإصدار إقتراحات قوانين متعدّدة أساسية وجوهرية في ما خصّ هذا القانون (كقانون الأسواق المالية وقانون شركة الشخص الواحد وقانون الأسهم التفضيلية وقانون شهادات الايداع وكذلك المشروع الرامي الى مكننة السجل التجاري وهو مشروع الشباك التجاري الموحد إلخ...)، وإنّ هذه التعديلات القانونية لا بدّ وأن تترك أثراً إيجابيّاً في تنمية القطاع التجاري، وتساهم أيضاً في تنشيط الدورة الإقتصاديّة وتعزّز دور الشركات التجارية في دعم الإقتصاد الوطني من قبل جميع المرجعيات رسمية وغير رسمية.

ومن ناحيةٍ ثانية، إنّ موضوع حماية المستهلك يحظى بإهتمام بالغ في الآونة الأخيرة، ذلك أنه نظراً للتزايد الهائل في عدد السكان والتطورات الإقتصاديّة والإجتماعيّة المختلفة على الصعيد الداخلي وما رافقها من إرتفاع في أسعار السلع والأغذية والمواد الإستهلاكيّة الضروريّة، فقد تم تطوير الإدارة الخاصة في وزارة الاقتصاد والتجارة التي تُعنى بشكلٍ مباشر بحماية المستهلك، وتسعى إلى تحقيق هدفين رئيسيين أولهما توفير وتوزيع السلع الإستهلاكيّة الأساسيّة ودعمها، وثانيهما إعلام المستهلك وتوعيته.

وإنّ وزارة العدل تلعب دوراً بارزاً في هذا الصدد من خلال إتفاقيات ومذكرات التفاهم المزمع عقدها مع القطاعين العام والخاص بهدف تبادل الخبرات في مجالات حماية المستهلك وحماية المنتجات الإستهلاكيّة من التقليد والتزوير والتهريب وبصورةٍ خاصة من خلال المناقشة التي تتم في مجلس النواب لتعديل قانون حماية المستهلك بهدف إصدار قانون جديد أكثر عدالةً وفعالية، قانون يأخذ لعين الإعتبار الضمانات الضروريّة للمستهلك إن من الناحية الإداريّة وصلاحية وزارة الإقتصاد في هذا ابلخصوص، أو من الناحية القضائيّة وما تؤمنه المحاكم من تطبيق أصولي للقوانين وحفاظ دقيق على حقوق الدفاع.

ج- السلام والعدل والمؤسسات القوية

إن ما تقوم به وزارة العدل في هذا المجال يتم من خلال وحداتها كافة:

فمن ناحيةٍ أولى، وبالنسبة لمختلف السجون في لبنان، تعمل الوزارة قدر الامكان على تحسين أوضاع السجناء من خلال عمل مديرية السجون وذلك على الرغم من حداثتها (أُنشئت عام ٢٠١٢) وعلى الرغم أيضاً من عدم المضي بخطة نقل تنظيم وإدارة السجون من وزارة الداخلية الى وزارة العدل بعد، وذلك عن طريق إجراء الزيارات الدورية لمختلف السجون للوقوف على المشاكل التي تُثار في هذا الخصوص إن من قبل المساجين أنفسهم أو من قبل أهلهم وكل من هو معني بالأمر كما عن طريق إنفاذ تدريبات متنوعة للمساجين في مجالات متعددة كالطبخ والخياطة والتمثيل المسرحي إلخ...

من ناحيةٍ ثانية، إن لوزارة العدل دوراً بارزاً في ما خص العمل على تطوير قطاع الأحداث المعرضين للخطر أو المخالفين للقانون في لبنان من خلال التعاون المشترك بينها وبين مختلف الجمعيات المعنية بهذا الموضوع (مؤسسة الأب عفيف عسيران، بيت العناية - UPEL - ...)، كما انها عمدت مؤخراً (أواخر العام ٢٠١٦) الى التوقيع على خطة عمل (workplan) مع منظمة اليونيسف Unicef بهدف تعزيز حماية الحدث في المحاكم (مثلاً: إنشاء الغرف الصديقة للأحداث/ إجراء دورات تدريبية لقضاة الأحداث، كما ودورات تجمعهم مع المحامين العامين والمساعدات الإجتماعيات...) قبل صدور الحكم بخصوصه أو عند تنفيذه العقوبة التي تصدر في حقه أو بصورةٍ خاصة قبل أن يرتكب أي مخالفة للقانون وهذا ضمن الإطار القانوني الذي ينظم وضع الحدث المعرض للخطر.

ومن ناحيةٍ أخرى لقد عملت وزارة العدل على تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد عبر مشاركتها الفاعلة والمستمرّة في لجان المجلس النيابي اللبناني المعنية بهذا الموضوع وفي استصدار قانون الهيئة الوطنيّة لمكافحة الفساد وقانون الإثراء غير المشروع، وأيضاً من خلال المشاركة في المؤتمرات الدوريّة المتعلّقة بالفساد والمنعقدة في مدينة فيينا وإعداد التقارير اللازمة لذلك إن لمرجعيات الأمم المتحدة أو لأي مرجعية وطنية أخرى.

وفضلاً عن ذلك، وتفعيلاً لاتفاقية مناهضة التعذيب وكل أنواع التصرفات القاسية، لقد عمدت وزارة العدل إلى التوقيع على عقود مع جمعيات المجتمع المدني تناول أحدها إنشاء المركز الطبي النموذجي في طرابلس وذلك في إطار سعيها الى مناهضة التعذيب وتكوين لكل شخص ملاحق ملفاً متكاملاً من الناحية الجسدية والنفسية والاجتماعية، وهدفت عقود أخرى إلى مكننة مصلحة الطب الشرعي وتدريب الأطبّاء الشرعيين على المبادىء القانونيّة التي تتعلّق بمهامهم، كما وعلى الممارسات الحديثة في هذا المجال.

وتندرج في هذا السياق مشاركة الوزارة في وضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف العنيف والإرهاب، بالتعاون مع كل الوزارات الأخرى وبإشراف رئاسة مجلس الوزراء، هذه الاستراتيجية ستساهم

في إرساء السلام والأمن وطنياً ودولياً، وأيضاً في وضع ملاحظاتها مؤخراً على الخطة العربية النموذجية للحد من انتقال المقاتلين الى مناطق الصراع وبؤر التوتر في المنطقة العربية والمُعَدة من قبل مجلس وزراء الداخلية العرب.

وكذلك الأمر في مسار تفعيل المؤسسات القوية، فإنّ وزارة العدل هي في صدد إدخال المكننة الى أقلام كل من محاكم بيروت والجديدة وجونيه وهو الأمر الذي من شأنه أن يحدّ من هدر الوقت والمال والحؤول دون الفساد داخل المؤسسات ويوفر الرسوم للخزينة العامة.

إنّ ما قامت به وزارة العدل في إرساء أهداف التنمية المستدامة، ينصب بلا شك في خدمة حقوق الانسان، إلا أنها عمدت أيضاً الى تعزيز ثقافة الوعي حول مفهوم حقوق الانسان عبر مشاركتها الفاعلة والمنتجة في جميع المؤتمرات والندوات واللقاءات وورشات العمل واللجان، إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كما وعبر العمل على تنفيذ الاتفاقيات الدولية التي انضم إليها لبنان والمعنية بحقوق الانسان ومشاركتها في كتابة التقارير الدورية في هذا الخصوص ومناقشتها، وأيضاً من خلال التوقيع على مذكرات تفاهم مع عددٍ من الهيئات الرسمية وغير الرسمية والمنظمات الدولية والجمعيات المحلية، كما و والتي انضم إليها لبنان.

وفي الختام إن وزارة العدل تقوم بعملٍ دؤوب وسعي مستمر في موضوع حقوق الانسان والتنمية المستدامة بشكلٍ متواصل ودائم وإن كانت لم تخصص أي نشاط متزامن مع اليوم العربي لحقوق الانسان والتنمية المستدامة الموافق في ٢٠١٨/٣/١٦. "هذا ما اقتضى بيانه".

بيروت في ٢٠١٨/٦/٦

القاضية أنجيلا داغر **القاضي أيمن أحمد**

المديرة العامة لوزارة العدل القاضية

ميسم النويري

الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء

ن/خ

رقم الصادر : ١٠٦/ق
رقم المحفوظات : ٢/١٠٢٠
بيروت ، في : ٢٠١٨

جانب وزارة الخارجية والمغتربين

الموضوع : ايداع استبيان لجمع معلومات حول افضل الممارسات والخبرات بشأن مساهمة التنمية في التمتع بحقوق الانسان.

المرجع : - كتابكم رقم ٨/٦٣٨ تاريخ ٢٠١٨/٤/١٠ .
- كتاب وزارة الداخلية والبلديات رقم ٩٧٤٥ تاريخ ٢٠١٨/٦/١٢ .

عطفاً على كتابكم المشار اليه اعلاه ، والمرفق به مذكرة امانة اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الانسان ، المتضمنة طلب الاجابة على استبيان لجمع معلومات حول افضل الممارسات والخبرات بشأن مساهمة التنمية في التمتع بحقوق الانسان ، لاعداد الدراسة المطلوبة وفقاً لقرار مجلس حقوق الانسان،

نودعكم ربطاً كتاب وزارة الداخلية والبلديات ، مرفقاً به كتاب المديرية العامة لقوى الامن الداخلي رقم ٢٠٤/٢٣٣ ش٤ تاريخ ٢٠١٨/٦/١ المتضمن جوابها بهذا الشأن.

للتفضل بالاطلاع.

مدير عام رئاسة مجلس الوزراء
فؤاد فليفل

المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي
وحدة هيئة الأركان - شعبة التخطيط والتنظيم
رقم ٢٠١٨/٣٣٢ ش٤
تاريخ ١ /٦/ ٢٠١٨

جانب وزارة الداخلية والبلديات
(المديرية الإدارية المشتركة)

وزارة الداخلية والبلديات
المفتشية العامة
رقم التسجيل ٩٧٤٥/٧
تاريخ الإيداع ١ حزيران ٢٠١٨

الموضوع : ايداع استبيان لجمع المعلومات حول أفضل الممارسات والخبرات بشأن مساهمة التنمية في التمتع بحقوق الإنسان .

المرجع : إيداعكم رقم /٩٧٤٥/ تاريخ ٢٠١٨/٤/٢٥ .

متشرفا بما يلي :

بالإشارة إلى إيداعكم المنوه عنه في الموضوع والمرجع أعلاه ،

وبعد الإطلاع ، نبدي ما يلي :

إن الإجابة عن الأسئلة المطروحة في الاستبيان المرفق للدول حول مساهمة التنمية في التمتع بجميع حقوق الإنسان هي من شأن السلطة السياسية والأسئلة موجهة للدول للإجابة عليها .

وبعد الاطلاع على كتاب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان المرفق والذي يستند إلى قرار مجلس حقوق الإنسان رقم ٣٥/٢١ تاريخ ٢٠١٨/٦/٢٢ لا سيما الفقرة ٦ منه حول أساليب اسهام التطوير في التمتع بحقوق الإنسان كافة ، فان ذلك يؤكد من جديد أن جميع هذه الحقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة ، وإن على المجتمع الدولي أن يتعامل مع حقوق الإنسان على نطاق عالمي بصورة منصفة ومتكافئة على قدم المساواة وبنفس القدر من الإهتمام .

وإن التنمية وأعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمور مترابطة ومتعاضدة ، وللتنمية دور هام في تيسير التمتع بجميع حقوق الإنسان ولا يمكن التذرع بانعدام التنمية لتبرير النيل منها ، لا سيما أنها حقوق معترف بها دولياً .

كما ينبغي للدول أن تتعاون في ضمان التنمية المستدامة والشاملة للجميع ، وإزالة العقبات التي تعترضها وعلى المجتمع الدولي تشجيع تعاون دولي فعال في هذا الصدد .

أما فيما خص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١/٧٠ تاريخ ٢٠١٥/٩/٢٥ حول تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ، فقد تضمّن ١٧ هدفاً حول التنمية المستدامة يمكن من خلال تطبيقها أن تسهم في التطوير والتمتع بحقوق الإنسان . (مرفق ربطاً صورة عن الأهداف) .

يرجى التفضل بالاطلاع والمقتضى .

المدير العام لقوى الأمن الداخلي

اللواء عماد عثمان

أهداف التنمية المستدامة

الهدف ١ - القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

الهدف ٢ - القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

الهدف ٣ - ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

الهدف ٤ - ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

الهدف ٥ - تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

الهدف ٦ - ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

الهدف ٧ - ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

الهدف ٨ - تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

الهدف ٩ - إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

الهدف ١٠- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

الهدف ١١ - جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

الهدف ١٢- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

الهدف ١٣ - اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره**

الهدف ١٤ - حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

الهدف ١٥ - حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

الهدف ١٦ - التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

الهدف ١٧ - تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

حقوق الإنسان

الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء

ن/خ

رقم الصادر : ٢٠١٨/٣٠٠٥
رقم المحفوظات : ٣/١٠٣٠
بيروت ، في : ٢٠١٨

جانب وزارة الخارجية والمغتربين

الموضوع : ايداع استبيان لجمع معلومات حول افضل الممارسات والخبرات بشأن مساهمة التنمية في التمتع بحقوق الانسان.

المرجع : - كتابكم رقم ٨/٦٣٨ تاريخ ٢٠١٨/٤/١٠ .
- كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية رقم ٦٦٣/ص تاريخ ٢٠١٨/٦/١١ .

عطفاً على كتابكم المشار اليه اعلاه ، والمرفق به مذكرة امانة اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الانسان ، المتضمنة طلب الاجابة على استبيان لجمع معلومات حول افضل الممارسات والخبرات بشأن مساهمة التنمية في التمتع بحقوق الانسان ، لاعداد الدراسة المطلوبة وفقاً لقرار مجلس حقوق الانسان،

نودعكم ربطاً كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية ، مرفقاً به المعلومات المتوفرة لدى الوزارة حول مساهمة التنمية في التمتع بحقوق الانسان، علماً اننا سنوافيكم بباقي الاجوبة فور ورودها من الادارات المعنية.

للتفضل بالاطلاع.

مدير عام رئاسة مجلس الوزراء
فؤاد فليفل

١١٦

المعلومات المتوفرة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية حول إستبيان مساهمة التنمية في التمتع بحقوق الانسان

تقوم سياسة الدولة اللبنانية ومنذ الاستقلال على تأمين المساواة والعدالة الاجتماعية لجميع المواطنين ومن دون أي نوع من أنواع التمييز. وهذا ما كرسه الدستور اللبناني وأكدت عليه كافة القوانين والتشريعات الوطنية التي صدرت خلال العهود المتلاحقة. وما يعزز ويؤكد على هذا التوجه المبدئي، تصديق الدولة اللبنانية على معظم المواثيق والمعاهدات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظماتها، وفي مقدمتها الشرعة العالمية لحقوق الإنسان. وبالرغم من كل الظروف الأمنية الصعبة التي مرت بها البلاد جرّاء الحرب الأهلية التي شهدها لبنان، والحروب الإسرائيلية المتتالية التي شنت عليه، والأحداث الأليمة التي شهدتها المنطقة العربية في السنوات الأخيرة نتيجة ما سمّي بالربيع العربي، استطاع لبنان أن يتمسك بالقيم الإنسانية ويحافظ على العملية الديمقراطية ويواصل احترامه للحريات الأساسية وكافة حقوق الإنسان ضمن كل تلك الظروف الصعبة والقاسية. ولقد كانت عملية التنمية وبمختلف وجوهها تشكل إحدى الدعائم الأساسية لهذا التوجه، إلا أن تردي الأوضاع الاقتصادية ووجود أعداد كبيرة من اللاجئين وأزمات البلاد السياسية المتلاحقة أدت جميعها إلى تعطيل عملية النمو إلى حد كبير.

السؤال الأول:

لا شك بأن لعملية التنمية وبمختلف جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية تأثيرات كبيرة على إمكانية تمتع المواطنين بحقوق الإنسان. فالحكومة ومن خلال مشاريعها وبرامجها التنموية التي تستهدف الجميع وفي مختلف المناطق اللبنانية، تسعى إلى تأمين وتعزيز أبسط الحقوق الإنسانية كالحق بالصحة والتعليم والسكن وفرص العمل والتطور المهني وبناء القدرات وبناء الأسرة وغير ذلك من حقوق أساسية تشمل مختلف جوانب الحياة. ويمكن للمشاريع والبرامج المستخدمة أن تدعم تمتع جميع المواطنين بحقوقهم الإنسانية من خلال تمكين هؤلاء من الحصول على تلك الحقوق وممارستها فعليا على الأرض. ووفقا للسياسة الحكومية المتبعة، فإن مشاريع وبرامج التنمية تستهدف جميع المواطنين ومن دون تمييز وذلك من خلال تنفيذها في مختلف المناطق اللبنانية، إلا أن ضعف القدرات المالية والموارد الاقتصادية للدولة ووجود اللاجئين السوريين والفلسطينيين وتراكم المشاكل السياسية والأمنية حالت دائما دون التطبيق الجيد لتلك المشاريع والبرامج. ومع حرص الحكومة على أن تشمل المشاريع والبرامج التنموية جميع المواطنين، فإن بعض تلك المشاريع والبرامج تستهدف بصورة خاصة الشرائح المجتمعية الضعيفة كالفقراء والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال والنساء وكبار السن. فبالإضافة إلى المشاريع التنموية التي تقوم بها الوزارات والإدارات والمجالس الخدماتية كوزارات الصحة العامة، العمل، التربية والتعليم العالي، الاتصالات، الزراعة، مجلس الإنماء والإعمار ومجلس الجنوب، والتي تستهدف الجميع وتأخذ في بعض جوانبها الحاجات الخاصة لبعض الفئات المهمشة، فإن جهود وزارة الشؤون الاجتماعية تنصب على مسائل الحماية الاجتماعية وتركز على البرامج التنموية التي توفر الدعم للشرائح الضعيفة. ومن البرامج التنموية الأبرز التي أطلقتها وزارة الشؤون الاجتماعية برنامج دعم المجتمعات المضيفة، وبرنامج تأمين حقوق الأشخاص المعوقين، ومشروع الاستجابة للحالة السورية، والبرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً، وغيرها من برامج التنمية الاجتماعية:

١١/٧

١- مشروع دعم المجتمعات اللبنانية المضيفة:

يندرج هذا المشروع في إطار التدخلات التي تنفذها الوزارة بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي والآيلة الى تدعيم الاستقرار وتعزيز التنمية كأول مبادرة شاملة ومنسّقة ومستدامة لمواجهة تداعيات الأزمة السورية على لبنان. يهدف الى:

- زيادة الفرص المعيشية والإقتصادية وخاصة في المناطق المتأثرة؛
- تعزيز قدرات الجهات الفاعلة المحلية والوطنية على تقييم الإحتياجات والمخاطر والإستجابة لها في إطار مقاربة قائمة على مشاركة المجتمع ومراعية للنزاعات؛
- تحسين حل النزاعات وأمن المجتمع على المستوى المحلي

وقد نفذت جملة من المشاريع التنموية ضمن القطاعات التربوية، الصحية الإجتماعية والترفيهية على المستوى اللامركزي وفي المناطق الأكثر هشاشة. والتي من شأنها المساهمة في تمتع المجتمات اللبنانية المضيفة والنازحين السوريين بالحد الادنى من مقومات حقوق الانسان، منها على سبيل المثال:

- دعم القطاع التربوي : من خلال إعادة تأهيل عدد من المدارس الرسمية في المناطق المستهدفة من المشروع وتوفير معدات وتجهيزات لها وبالتالي إستفادة عدد أكبر من الاطفال من التمتع بالحق الاساسي وهو التعليم.
- دعم بعض مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية ومراكز للرعاية الصحية الأولية التابعة لوزارة الصحة العامة من خلال تجهيز هذه المراكز وإعادة تأهيلها وتوفير المعدات والتجهيزات الطبية وتأمين خدمات طبية أساسية. وهذا من شأنها رفع عدد المستفيدين من الخدمات الصحية في هذه المراكز والحصول على خدمات ذي نوعية وبالتالي تمتع المواطنين والسوريين المقيمين في نطاق عمل هذه المراكز بالحق في الصحة الاساسية.
- تنفيذ مشاريع تأهيل وإنشاء مساحات آمنة وأماكن ترفيهية، وكذلك إعادة تأهيل وبناء الحدائق العامة والمرافق الرياضية والمسارح وذلك من أجل توفير مساحة آمنة للترفيه والتفاعل للكبار والأطفال كحق أساسي من حقوق الانسان.
- تنفيذ مشاريع لدعم القطاع الزراعي ومده بالتجهيزات والمعدات الحديثة، وتنفيذ مشاريع تنموية لتأهيل البنى التحتية، تطوير وإصلاح شبكات الري والمياه، ومدّ شبكات المياه الصالحة للشرب وإيصالها الى المنازل. وكذلك تأهيل شبكات الصرف الصحي ودعم بعض البلديات والادارات المحلية بالمعدات الضرورية لحل أزمة النفايات التي إستجدت في الآونة الاخيرة، والتخفيف من المخاطر البيئية.
- بناء القدرات والتمكين الاقتصادي للفئات المهمشة وربطها بسوق الانتاج، من خلال توفير التدريب على إكتساب مهارات وأعمال حرفية ويدوية للقيام بمشروعات إنتاجية تساهم في تحسين مداخيل الاسرة وإنعاكس ذلك على الظروف الحياتية والمعيشية.

٢- برنامج تأمين حقوق الأشخاص المعوقين:

هو برنامج تنموي أقرته الهيئة الوطنية لشؤون المعوقين التي تعتبر المرجعية التقريرية لشؤون الإعاقة في لبنان، ويشكل فيها الأشخاص ذوي الإعاقة أغلبية واضحة. وهذا البرنامج يعمل على ٣ مستويات:

أ- تأمين الحقوق لهؤلاء الأشخاص وإدماجهم الكامل في المجتمع.
ب- توفير الخدمات المرتكزة على الحقوق لهم وتمكينهم من الاندماج والمشاركة في كافة النشاطات المجتمعية.
ت- إذكاء الوعي حول حقوق الإنسان بين هؤلاء الأشخاص وعلى مستوى مختلف شرائح المجتمع.

وبالرغم من الأهداف التنموية لهذا البرنامج، فإن الممارسات الميدانية الخاصة به يشوبها بعض العراقيل الناجمة عن ضعف الموازنة وعدم الالتزام بالأهداف الحقيقية للبرنامج، مما يفقده أحياناً صفته التنموية ويجعله فقط برنامجاً خدماتياً.

٣- مشروع الإستجابة للحالة السورية

بعد إندلاع الازمة في سورية ونتيجة لتدفق أعداد كبيرة من النازحين الى لبنان، كلّفت الحكومة اللبنانية وزارة الشؤون الإجتماعية في تموز ٢٠١٢ تنسيق آلية الإستجابة للأزمة السورية بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بالتنسيق مع الوزارات مثل وزارة الخارجية، وزارة الداخلية والبلديات، وزارة العمل، وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة الصحة العامة، وزارة الزراعة، وزارة الصناعة، ومجلس الإنماء والإعمار، الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية.

٤- البرنامج الوطني لدعم الأسر الاكثر فقراً

يشكل هذا البرنامج ركيزة أساسية من شبكات الأمان الاجتماعية في لبنان، تمّ إطلاقه في ١٧ تشرين الأول ٢٠١١. يهدف الى توفير المساعدات الإجتماعية للأسر اللبنانية الأكثر فقراً وتوفير سلة من التقديمات لجميع أفراد الأسرة منها:

- تغطية صحية كاملة (فروقات الجهات الضامنة من وزارة الصحة العامة أو الضمان الإجتماعي أو تعاونية موظفي الدولة) في المستشفيات الحكومية والخاصة المتعاقدة مع البرنامج.
- مجانية تسجيل الطلاب في المدارس، الثانويات والمهنيات الرسمية.
- بطاقة مساعدات غذائية مؤقتة للأسر الأشد فقراً .
- إعطاء الأولوية للإستفادة من تقديمات مراكز الخدمات الإجتماعية لحاملي بطاقة "حلا".

السؤال الثاني:

يرتكز السياق المفاهيمي والتفسير الشامل لمساهمة التنمية في التمتع بجميع حقوق الإنسان على ضرورة استهداف البرامج والمشاريع التنموية لكافة المناطق الجغرافية والشرائح الاجتماعية على نفس المستوى ومن دون تمييز، وإدماج الجميع ضمن مجتمع واحد تسوده العدالة والمساواة. كما أن تلك البرامج والمشاريع ينبغي أن تسعى إلى إزالة الفوارق بين الفئات والطبقات الاجتماعية وتعزيز المساواة بين الجنسين. ولا يمكن لأية عملية تنمية أن تحقق أهدافها دون أن تأخذ بعين الاعتبار الفئات

الفقيرة والضعيفة والمهمشة وتسعى إلى تمكينها اقتصاديا واجتماعيا وتأمين كافة حقوقها. فحقوق الإنسان شاملة ولا تتجزأ وهي تغطي الجميع ومن دون استثناء، بعيدا عن أي نوع من أنواع التمييز وعدم المساواة.

السؤال الثالث:

كما أسلفنا القول سابقا فإن عملية التنمية وبأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ربما تكون الآلية الأنجع في تمكين المواطنين من نيل حقوقهم الإنسانية والتمتع بها كجزء من ممارسة حقهم بالمواطنية. ولا شك بأن انعدام التنمية في أية دولة قد يجعلها تواجه عراقيل وتحديات مختلفة تحول دون قيامها بتعزيز وإعمال حقوق الإنسان لجميع مواطنيها بما فيه الحق بالتنمية. فعدم توفر برامج ومشاريع التنمية في أي بلد يحرمه من النمو والتطور الاقتصادي، ويعزز انتشار الفقر بين الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود، ويزيد من حجم البطالة، ويخفف القدرة على بناء العدالة الاجتماعية، ويعزز عدم المساواة بين الشرائح الاجتماعية والمناطق الجغرافية، ويضعف عملية حماية حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، ويحول دون تمكين النساء والفتيات،، ويضعف عملية تأمين الحقوق لبعض الشرائح الاجتماعية كالأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، كما يحول دون حماية الأرض وخيراتها والحفاظ على البيئة. وهذه التحديات جميعها سوف تؤدي بالتأكيد إلى الحؤول دون قيام أي دولة بتمكين مواطنيها من التمتع بحقوق الإنسان وفي مقدمتها حقهم بالتنمية.

السؤال الرابع:

إن عملية تقدم أي دولة وازدهارها مرهونة بوجود سياسة تنمية فاعلة ترتكز على الاستمرارية وتعتمد على إطلاق برامج ومشاريع تنموية تغطي مختلف المناطق الجغرافية وتشمل كافة الشرائح الاجتماعية. ولضمان مساهمة عملية التنمية بتمتع جميع المواطنين بحقوق الإنسان، ووفقا للتجارب والممارسات المسجلة على هذا الصعيد، يجب اعتماد التوصيات التالية:

ا. ضرورة أن تكون التنمية مستمرة وشاملة وألا تستبعد أحد أو تستثني أي منطقة.
ب. ضرورة تركيز عملية التنمية على استهداف الفئات الضعيفة كالأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.
ج. ضرورة سعي عملية التنمية إلى تطوير المهارات وتعزيز القدرات الاقتصادية للفقراء وفئات الدخل المحدود.
د. ضرورة أن تتضمن عملية التنمية تمكين النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة وبناء قدراتهم.
هـ. ضرورة أن تكون العدالة الاجتماعية والمساواة وعدم التمييز من الأهداف الأساسية للتنمية.

السؤال الخامس:

يواجه اليوم لبنان إختباراً صعباً حيث بلغ التأثير الإقتصادي والإجتماعي للأزمة على لبنان مستويات جديدة. ونتيجة النزوح السوري، إرتفع عدد سكان لبنان بشكل حاد وازداد بنسبة ٣٠% على الأقل منذ العام ٢٠١١ أي ربما يوازي ١،٥ مليون نسمة إضافية في بلد يبلغ عدد سكانه الأصليين ٤ مليون لبناني فقط. كما إرتفع ولنفس السبب عدد الفقراء حالياً في لبنان بمقدار الثلثين منذ العام ٢٠١١ وتضاعفت البطالة اللبنانية. ويُشكّل الأطفال والشباب الفئة الأكثر تأثراً بالمصاعب الإقتصادية ومحدودية إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. ولقد إستنفذت خدمات الصحة والتعليم والبنية التحتية. فوجود قرابة

المليونين من النازحين السوريين واللاجئين الفلسطينيين قد شكل عبئا كبيرا على النظام الخدماتي في لبنان، وقد تجلى هذا الأمر بوضوح من خلال:

١. عجز البنية التحتية عن تلبية احتياجات هذا العدد المهول من الناس الذي تزايد بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، وقد شمل ذلك تفاقم مشكلة الكهرباء بعد التزايد الكبير بعدد المستهلكين للطاقة الكهربائية سيما أن الأخيرة تعاني في الأصل من مشاكل عديدة، عدم القدرة على تأمين مياه الشفى لجميع المواطنين بشك اعتيادي ومنتظم، التسبب اليومي بازدحامات سير خانقة سيما داخل المدن وعلى الطرقات الرئيسية، بالإضافة إلى مشاكل الصرف الصحي وغيره من مشاكل أخرى وعديدة.
٢. عدم قدرة نظام التعليم الرسمي على استيعاب العدد الكبير من الأطفال والطلاب النازحين بسبب عدم جهوزية المدارس لاستقبال تلك الأعداد الكبيرة من الطلاب الجدد.
٣. عجز المراكز الصحية والمستشفيات الحكومية والمستوصفات عن تلبية كافة الاحتياجات الصحية للمواطنين وتأمين الأجهزة الطبية المساعدة لهم بسبب ضعف الموارد والإمكانيات وتزايد الحاجات سيما أن غالبية النازحين هم من الفقراء والمعوزين ولدى الكثيرين منهم مشاكل صحية معقدة.
٤. ارتفاع كبير في نسبة البطالة بسبب التزايد الكبير بعدد الأشخاص الذين هم في عمر العمل، وضعف النمو الاقتصادي من جرّاء أزمة النزوح. ومن الملفت، أن نسبة البطالة قد ارتفعت أيضا بين أوساط اللبنانيين بسبب منافسة النازحين سيما على الوظائف ذات الدخل المنخفض والتي كانت تستفيد منها شريحة لا بأس بها من اللبنانيين.

وقد تسببت هذه المشاكل وغيرها من المشاكل الاجتماعية والبيئية بتركيز الحكومة وأجهزتها على القيام بالتصدي لهذه المشاكل والسعي لتأمين ما أمكن من خدمات، وبالتالي الانشغال بشكل كبير عن الاستمرار بتأمين عملية التنمية التي تسمح لجميع اللبنانيين بالتمتع بكافة الحريات الأساسية وحقوق الإنسان سيما الحق بالتنمية. لذا، المطلوب اليوم قيام المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته ومساندة الحكومة اللبنانية في معالجة مشاكل النزوح.